الفصل الأول
الإطار المفاهيمي للتقارير المالية
The Conceptual Framework for Financial Reporting

مقدمة

تختلف أسس إعداد وعرض القوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل منشآت الأعمال حول العالم باختلاف المعايير والقواعد المستخدمة في إعدادها ويعود ذلك لاختلاف القوانين والأنظمة والظروف الاقتصادية من دولة لأخرى.

وبما أن المعايير المحاسبية التي يتم تطويرها في أي بلد أو تلك التي تطور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد لا تحتوى على أسس إعداد وعرض القوائم المالية لكافة الأحداث والعمليات مما يتطلب من إدارة المنشأة استخدام اجتهادها الشخصي في وضع وتطبيق السياسات المحاسبية وطرق العرض المنسجمة مع الإطار المفاهيمي المتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ولمساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية على تطوير المعايير الوطنية ولمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعرفة الخلفية اليت أعدت على أساسها فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee في العام ١٩٨٩ بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم في العام (٢٠٠١) تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار عام (٢٠١٠) وكذلك عام (٢٠١٨) حيث صدر الإطار المفاهيمي المعدل ليتضمن ثمانية فصول أو محاور ويبدأ سريان هذا المعيار اعتبارا من 2020/1/1 م لمعدي القوائم المالية الذين يقومون بتطوير سياسات محاسبية اعتماداً على الإطار المفاهيمي.

ويشكل الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير جديدة وفي عملية إجراء تعديلات على المعايير الموجودة حالياً وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم تغطيتها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية.

(س) ما هو الهدف من إعداد التقارير المالية ؟

ظهر فكره تبني مجموعه موحده من معايير التقارير الماليه الدوليه بإعتبارها أحد ضوابط إنتاج معلومات شفافه تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بهدف حمايه أصحاب المصالح وإعلان الأسواق الماليه من ناحيه أخري

(خلي بالك من هم أصحاب المصالح : المستثمرين ، مصلحه الضرائب ، الموردين ، اصحاب المشروع)

وبلغ عدد هذه المعايير وفقا لإصدار عام 2025 19 معيار

(س) ما هي المنافع المباشره والغير مباشره من تطبيق معايير التقارير الماليه الدوليه ؟

المنافع المباشره : تتمثل في الحصول علي تقارير أكثر دقه وشموليه في التوقيت المناسب مما يترتب عليه إنخفاض درجه المخاطر التي تواجه الشركه

(تسهيل عمليه المقارنه علي المستوي الدولي ، إنخفاض تكاليف معالجه المعلومات)

المنافع الغير مباشره : تتمثل في زياده قدره المستثمرين علي التنبؤ بالأرباح في المستقبل ، إنخفاض تكاليف الوكاله (معني الوكاله شركه مثلا عندها كذا فرع فبتجيب مدير تنفيذي بيكون مسؤول عشان يدير أصحاب المشروع) ، تعزيز حوكمه الشركات (يعني إيه حوكمه يعني كيف تدار الشركه من خلال مجموعه من القواعد لابد من تطبيقها)

2- الجهات الدولية الداعمة للتوحيد المحاسبي(الجهات المسؤوله عن إصدار المعايير الدوليه)

هناك العديد من الجهات والهيئات المعنية بتدعيم وتعزيز التوحيد والتناغم المحاسبي عبر العالم ومنها:

٢-١- مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB)

باشر مجلس معايير المحاسبة الدولية عمله في عام (٢٠٠١) من مقره في لندن كجهة مستقلة وخاصة قطاع خاص) واضعة لمعايير المحاسبة الدولية والذي انتقلت إليه مسؤوليات وضع معايير المحاسبة الدولية من سلفة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والذي كانت قد أنشأت عام (١٩٧٣).

ويتكون من 16 عضو يتمتعون بكفاءه مهنيه عاليه بإصدار المعايير المحاسبيه التي تتسم بالشفافيه وقابليه مقارنه

والمجلس المذكور ممول من قبل المؤسسات المحاسبية الكبرة والمؤسسات المالية الخاصة والشركات الصناعية عبر العالم والبنوك المركزية وبنوك التنمية والمنظمات المهنية والعالمية الخرى، وأعضاء المجلس الستة عشر من تسعة أقطار ويتمتعون بكفاءات مهنية متنوعة والمجلس ملتزم من أجل المصلحة العامة - بتطوير مجموعة موحدة من معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب معلومات تتسم بالشفافية وقابلية المقارنة في البيانات الوطنيين لتحقيق التوافق بين معايير المحاسبة حول العالم.

وكانت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) قد أصدرت خلال عملها من عام ١٩٧٣ - ٢٠٠٠م مجموعة من المعايير باسم معايير المحاسبة الدولية والبالغ عددها (٤١) معيار منها (١٧) معيار تم استبدالها أو إلغائها وابتداءاً من عام (٢٠٠١) قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتغيير اسم المعايير الجديدة لتصبح المعايير الدولية للتقارير المالية معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSS والبالغة حتى الآن (١٩) معيار لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية IASS

وتتمثل أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية بما يلي:

- لأجل الصالح العام تطوير مجموعة من معايير المحاسبة العالمية ذات النوعية العالية والقابلة للفهم والتطبيق والتي تتطلب معلومات ذات نوعية عالية وشفافة وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية في اتخاذ قرارات اقتصادية.
- تحسين استخدام وتطبيق هذه المعايير.
- تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية للتوصل إلى حلول ذات توعية جيدة.

٢-٢ مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي Financial Accounting Standards Board- (FASB)

يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الجهة المخولة بإصدار المعايير المحاسبية بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تسمى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) وفي الولايات المتحدة الأمريكية هناك العديد من الجهات المعنية بإصدار المعايير المحاسبية والنشرات المتعلقة بالممارسات المهنية المحاسبية وتشمل:

- هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC).
- معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA).
- مجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB).
- مؤسسات أخرى مثل الجهات الإشرافية ودوائر الضريبة وغيرها.

٢-٣ الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accounting (IFAC)

الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونين وهو مؤسسة قطاع خاص أنشأ عام (١٩٧٧) في المؤتمر الدولي للمحاسبين الذي عقد في سيدني ومقر الاتحاد الدولي للمحاسبين في نيويورك ويضم حالياً في عضويته (١٨٠) عضواً ومنظمة مهنية من (١٣٥) دولة مختلفة.

ويهدف الاتحاد إلى تنسيق الممارسات المهنية المحاسبية على المستوى العالمي من خلال إصدار معايير دولية في التدقيق والمحاسبة الإدارية وارشادات أخلاقية وتشجيع التعليم والتطوير المحاسبي.

٢-٤ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي

وتسمى نادي الأغنياء حيث تضم الدول الصناعية الكبرى، وتدعم هذه المنظمة عمل مجلس معايير الدولية (IASB) كما تقوم بأبحاث حول معايير المحاسبة الدولية ففي عام (١٩٧٦) أصدرت هذه المنظمة دليل إرشادات للشركات المتعددة الجنسية حول التقارير المالية لتلك الشركات و الافصاحات غير المالية كما تهتم هذه المنظمة في موضوعات الحوكمة والمؤسسية.

٢-٥ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية

International Organization of Securities Commissions(IOSCO)

تضم هذه المنظمة الجهات المنظمة (Regulators) لعمل الأسواق المالية العالمية، وكما هو معروف فإن المعلومات المحاسبية ذات النوعية الجيدة ضرورية لتحسين كفاءة أسواق رأس المال، وأن الاختلاف الجوهري بالسياسات والممارسات المحاسبية من دولة لأخرى يؤدي لعدم الكفاءة بين البورصات العاملة في تلك الدول، ولهذه المنظمة دور نشط في تشجيع وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية الدولية في السنوات الأخيرة، وقد تم اتفاق مهم بين هذه المنظمة ومجلس معايير المحاسبة الدولية بأن تعتمد المنظمة المعايير المحاسبية الدولية على نطاق عالمي لكل الشركات المدرجة في البورصات الأعضاء في هذه المنظمة.

CARVEN

٢-٦ المنظمة (اللجنة) الأوروبية European Commission(EC)

تمثل هذه المنظمة (اللجنة) جهة منظمة لتوحيد القوانين والتشريعات للشركات العاملة لدول الإتحاد الأوروبي وتعتبر هذه اللجنة الوحيدة التي تصدر معايير دولية للممارسات المهنية ملزمة قانوناً في قوانين دول الاتحاد الأوروبي ويعزز عمل هذه اللجنة في تدعيم التناغم والتوحيد المحاسبي حول العالم وفي عام (٢٠٠٠) أعلنت المنظمة الأوروبية عن إلزام جميع الشركات المدرجة في بورصات الدول الأعضاء بهذه المنظمة دول الاتحاد الأوروبي) باستخدام معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية الموحدة لها منذ عام (٢٠٠٥) م

٢-٧ الأمم المتحدة United Nations (UN)

يتبع للأمم المتحدة لجنة ومركز يهتمان بجمع معلومات حول أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وتقاريرها المالية ويأخذ عمل الأمم المتحدة بعداً سياسياً يعكس عملها التوجه المتزايد لحكومات العديد من دول العالم الثالث نحو العالمية والعمل المالي والاقتصادي الدولي.

خلي بالك ممكن تقول علي (منظمه التنميه والتعاون الإقتصادي ، والمنظمه الدوليه للجان الأوراق الماليه ، والمنظمه الأوروبيه ، والأمم المتحده) دول بنقول عليهم الجهات الداعمه

3- الغرض من الإطار المفاهيمي للتقارير المالية

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام (١٩٨٩) بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم تعديله في عام (٢٠٠١) من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار عام (٢٠١٠) حيث تم إعادة هيكلة الإطار المفاهيمي السابق وقد تم استكمال التعديلات على الإطار المفاهيمي بإصدار نسخة معدلة في عام (٢٠١٨) حيث تتضمن هذه النسخة المعدلة من افطار المفاهيمي تغيرات شاملة للإطار المفاهيمي السابق الصادر عام (١٩٨٩)، والمعدل عام (٢٠١٠).

وقد هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية من التعديلات على الإطار المفاهيمي إلى تعزيز وجود مفاهيم عالية المستوى وبتفاصيل كافية تساعد المجلس في تطوير المعايير المحاسبية وتساعد الآخرين في فهم وتفسير المعايير بشكل أفضل.

يشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير جديدة والتعديل على المعايير الموجودة حالياً وفي عملية معالجة أي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في المعايير المحاسبة الدولية الحالية.

ويضع هذا الإطار المفاهيم التي تبنى عليها عملية إعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين،

والغرض من هذا الإطار هو:

- مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير ومراجعة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSS اعتماداً على مفاهيم متسقى ومتناغمة.
- مساعدة معدي القوائم المالية في تطوير السياسات المحاسبية عندماً لا يحدد - معيار محاسبي معين سياسات محاسبية محددة، أو عندما يكون هناك بدائل متعددة للسياسات المحاسبية يمكن الاختيار بينها.
- مساعدة جميع الأطراف على فهم وتفسير المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSs.

ولا يعتبر الإطار المفاهيمي معياراً بذاته ولا يستخدم لتجاوز أو بديل لمتطلبات أي معيار محاسبي دولي.

4- مكونات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية بموجب المعايير الدولية

يتكون الإطار المفاهيمي المعدل عام (٢٠١٨) من (٨) فصول أو أجزاء هي:

- الفصل الأول: هدف التقارير المالية.
- الفصل الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.
- الفصل الثالث: القوائم المالية والمنشأة معدة التقرير.
- الفصل الرابع عناصر القوائم المالية.
- الفصل الخامس: الاعتراف وإلغاء الاعتراف.
- الفصل السادس: القياس.
- الفصل السابع: العرض والإفصاح.
- الفصل الثامن: مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال.

ويمكن إلقاء الضوء على الفصول السابقة كما يلى:

٤-١ هدف التقارير المالية The Objective of Financial Reporting

إن هدف التقارير المالية للأغراض العامة هو تزويد المعلومات المالية المفيدة لمستخدمي تلك المعلومات في اتخاذ القرارات المتعلقة بموارد المنشأة.

إن المستخدمين الرئيسيين الأساسيين) للتقارير المالية هم المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين وهم الذين توجه لهم التقارير المالية بشكل أساسي ولكن قد يتضح أن هناك أطراف أخرى مثل الجهات التنظيمية والمنافسين وغيرهم تستفيد من تلك التقارير إلا أن تلك التقارير غير موجهة بشكل رئيسي إلى هذه المجموعات الأخرى.

ويقوم مستخدمي المعلومات بالاستفادة من التقارير المالية لاتخاذ قرارات حول:

- شراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأدوات المالية (سواء أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين).
- تقديم أو تسوية القروض والشكال الأخرة من الائتمان.
- ممارسة حقوق التصويت أو تأثير على عمل الإدارة والمتعلقة باستخدام موارد المنشأة

ولاتخاذ القرارات السابقة الذكر يقوم مستخدمي المعلومات المالية بتقييم ما يلى:

- صافي التدفقات النقدية الواردة المتوقعة للمنشأة.
- تقييم وصيانة الإدارة أي تقييم كفاءة وفعالية إدارة المنشأة في القيام بمسئولياتهم عند استخدام موارد المنشأة الحالية.

معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة المعدة للتقارير ومطالباتها والتغيرات في الموارد والمطالبات

لتقييم صافي التدفقات النقدية الواردة المتوقعة للمنشأة وتقييم وصيانة الإدارة (تقييم كفاءة وفعالية إدارة المنشأة) فإن مستخدمي المعلومات المالية بحاجة إلى ما يلي☹بدايه المحاضره الثانيه

- معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة(الأصول) ومعلومات حول المطالبات(الإلتزامات) على المنشأة والتي توفرها قائمة المركز المالي.
- معلومات حول التغيرات التي حدثت على تلك الموارد والمطالبات وتمثل تلك التغيرات الأداء المالي للمنشأة خلال فترة معينة حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمي التقارير المالية على معرفة وفهم العوائد التي حققتها المنشأة من مواردها الاقتصادية مما يمكن من الحكم على كفاءة الادارة وفعاليتها في إدارة موارد المنشأة والتي توفرها قائمة الدخل الشامل.
- معلومات حول التغيرات التي حدثت على الموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات عليها (باستثناء التغيرات المتعلقة بالأداء المالي التي تعرضها قائمة الدخل الشامل) مثل إصدار أسهم أو توزيعات أرباح نقدية أو عينة للملاك والتي تساعد في فهم كافة التغيرات التي تمت على موارد المنشأة والمطالبات عليها خلال الفترة المالية ويوفر ذلك قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأداء المالي حسب محاسبة الاستحقاق يبين الإطار المفاهيمي أن اتباع أساس الاستحقاق المحاسبي يعكس آثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى على الموارد الاقتصادية للمنشأة ومطالباتها في الفترات التي حصلت فيها تلك المعاملات والأحداث حتى وإن حصلت المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة في فترة مختلفة وهذا الأمر مهم لأن المعلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة ومطالباتها والتغيرات في مواردها الاقتصادية ومطالباتها خلال فترة معينة تقدم أساساً أفضل لتقييم الأداء المالي السابق والمستقبلي للمنشأة مقارنة بالمعلومات الوحيدة حول المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال تلك الفترة.
- إن المعلومات حول طبيعة ومبالغ الموارد الاقتصادية للمنشأة ومطالباتها يمكن أن تساعد المستخدمين على تحديد نقاط القوة والضعف المالية للمنشأة ويمكن تساعد المستخدمين على تقييم سيولة وملاءمة المنشأة واحتياجاتها من التمويل الإضافي ومدى نجاحها في إمكانية حصولها على ذلك التمويل وهذه المعلومات تساعد المعلومات على تقييم كفاءة وفعالية الإدارة في إدارة موارد المنشأة وتساعد المعلومات حول الأولويات وترتيبات دفع المطالبات الحالية المستخدمين على التنبؤ بكيفية توزيع التدفقات النقدية المستقبلية بين أولئك الذين لديهم مطالبات على المنشأة.
- يبين الإطار المفاهيمي للتقارير المالية بأن التقارير المالية للأغراض العامة لا يمكن أن تزود مستخدمي المعلومات بكافة المعلومات التي قد يحتاجوها لاتخاذ القرارات الاقتصادية حيث عليهم الحصول على معلومات من مصادر أخرى تتعلق بقراراتهم الاقتصادية.مثل (شركات السمسره ، وشركات التحليل المالي)

CARVEN

٤-٢ الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

Qualitative Characteristics of Useful Financial Information

يبين الإطار المفاهيمي خصائص المعلومات المالية الواجب توافرها حتى تكون تلك المعلومات أكثر فائدة لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات حول المنشأة، تطبق الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة على المعلومات المالية الواردة في البيانات المالية بالإضافة إلى المعلومات المالية التي تقدم بطرق اخرى مثل وسائل ايضاحية حول توقعات واستراتيجيات الإدارة للمنشأة وأنواع أخرى من المعلومات حول التوقعات المستقبلية.

حتى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تكون ملائمة وأن تمثل بصدق ما تريد تمثيله وتزيد وتعزز الفائدة من المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق وتقدم في الوقت المناسب والقابلة للفهم.

ويقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين المجموعة الأولى هي الخصائص النوعية السياسية وتتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق، والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم.

وفيما يلي توضيح للخصائص السابقة

أولاً: الخصائص النوعية الأساسية وتشمل ما يلي:

1- الملاءمة (Relevance)

- المعلومات المالية هي المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون وتكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار معين إذا كانت تتضمن قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أوكلاهما.
- حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملاءمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

(خلي بالك الملائمه بداخلها 3 حاجات : قيمه تنبؤيه ، قيمه تأكيديه : الأهميه النسبيه)

- تعتبر المعلومات ملاءمة وقادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية Predictive Value أو القيمة التأكيدية Confirmatory Value أو كلاهما ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. أما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة (سواء بتأكيدها أو تغييرها).
- من المعلومات أن هناك تداخل بين الدورين التنبؤي والتأكيدي فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدمي المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل فمثلاً معلومات حول قيمة الايرادات للفترة الحالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالإيرادات للفترات القادمة كما أنه يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدرة مما يفيد مستخدمي المعلومات من تصحيح أو تحسين طريقة وآلية التنبؤ التي تم استخدامها في الفترات السابقة. ويهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بالتنبؤ للكثير من البنود منها على سبيل المثال التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي وقدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح وتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية وغيرها.
- ترتبط ملاءمة المعلومات المحاسبية بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملاءمة بناءاً على طبيعة المعلومات مثل الافصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند واهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة.
- تعتبر المعلومات مادية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار أو نسبة محدد للأهمية النسبية حيث يعود ذلك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.

ب- التمثيل الصادق Faithful Representation

- تعرض وتمثل التقارير المالية للأغراض العامة الظواهر الاقتصادية بالأرقام والكلمات معلومات وصفية) ويجب أن تكون المعلومات المالية ليس فقط ملائمة وإنما تمثل وتعرض بصدق الظواهر والأحداث التي تريد التعبير عنها،

CARVEN

والتمثيل الصادق يقصد به أن المعلومات المالية تمثل وتعبر عن جوهر الظواهر والأحداث الاقتصادية بدلا من الشكل القانوني لها فقط خاصية الجوهر فوق الشكل Substance Over From

- فمثلاً اعداد القوائم الموحدة هو تعبير عن الأحداث الاقتصادية وفق الجوهر الاقتصادي باعتبار أن الشركة التابعة مسيطر عليها وتعامل باعتبارها جزء من الشركة الأم وليس الشكل القانوني باعتبار أن لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الشركة الأم.
- حتى تكون المعلومات المالية ذات تمثيل صادق يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصورها أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب ان تعظم وتعزز الصفات التالية: أن تكون كاملة Complete - محايدة Neutral - خالية من الأخطاء Free From Error ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تتحقق لأقصى قدر ممكن.

خلي بالك التمثيل الصادق بداخلها 3 حاجات : الإكتمال ، الحياد ، الخلو من الأخطاء)

- وتعني خاصية كاملة: أن تكون المعلومات المالية عن كافة المعلومات ضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.
- تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن ممارسة الحيطة والحذر تدعم وتعزز صفة الحياد للمعلومات وبالتالي تدعم التمثيل الصادق للمعلومات حيث أن الحيطة والحذر وفق مجلس المعايير IASB هي عملية الحذر عند اتخاذ الحكام في ظل ظروف عدم التأكد وبخصوص عدم التأكد في القياس يرى مجلس المعايير أن عملية القياس في ظل ظروف عدم التأكد لا تمنع أن تكون المعلومات مفيدة وعلى أي حال في بعض الحالات فإن المعلومات الأكثر ملائمة قد تكون ذات مستوى مرتفع من عدم التأكد في القياس لكن معظم المعلومات المفيدة تخضع لمستوى منخفض من عدم التأكد في القياس.
- وتكون المعلومات المالية محايدة عندما لا يتم وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات محاسبية عن دائرة ضريبة الدخل لخدمة مصالح أصحاب المنشأة وتحيزاً لهم وعدم استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين وتقيين الأداء.
- أما خاصية الخلو من الأخطاء يقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المعلن عنها.
- إن خاصية التمثيل الصادق بذاتها ليس بالضرورة أن تنتج معلومات ملاءمة فمثلاً قد تسلم المنشأة أصل غير متداول (معدات مثلاً) من خلال منحة حكومية فإذا تم اثبات ذلك الأصل المستلم بدون قيمة أو قيمة رمزية جنيه واحد مثلاً فإن تلك القيمة تعبر بصدق عن التكلفة لكنها غير ملائمة للتعبير عن قيمة الأصل المستلم، ونجد أن هناك أصول موجودة لدى المنشأة ولكن غير ظاهرة في القوائم المالية للمنشأة لأنه لا يمكن تحدي مبلغ يعبر بصدق عن قيمتها مثل الشهرة المولدة داخلياً والتي لا يتم الاعتراف بها لعدم حدوث عملية تمثل بصدق المبلغ المحدد لها.

وبالتالي للحصول على معلومات مفيدة يجب أن تتصف تلك المعلومات بالملاءمة والتمثيل الصادق معاً.

ثانياً: الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات

تشمل هذه الخصائص ما يلي:

القابلية للمقارنة Comparability

- يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معنية مع القوائم لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات.
- وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات.
- رغم أنه من الممكن تمثيل ظاهرة اقتصادية مفردة بصدق بطرق متعددة إلا أن السماح بطرق محاسبة بديلة لنفس الظاهرة الاقتصادية يقلص من قابلية المقارنة.

CARVEN

القابلية للتحقق Verifiability

- تعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس أي مدى وجود عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضاً.
- قد تكون قابلية التحقق مباشرة أو غير مباشرة فقابلية التحقق المباشرة تعني التحقق من القيمة أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة مثل جرد النقدية. أما قابلية التحقق غير المباشرة فإنها تعني التثبت والتأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي، وإعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب والمنهجية في الاحتساب ومثال على ذلك التحقق من القيمة المدرجة للمخزون من خلال مراجعة والتحقق من الكمية والتكلفة وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون وكذلك المخزون وكذلك إعادة احتساب قيمة مخزون آخر المدة باستخدام نفس طرق تحديد التكلفة الوارد أولا صادر أولا مثلاً.

التوقيت المناسب Timeliness

تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما إن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية ولكن مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متواجد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.

القابلية للفهم Understandability

يعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف ووصف وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروض بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.

ويتطلب الإطار المفاهيمي تحقق الخصائص المعززة أو الداعمة لا يجعل المعلومات للخصائص النوعية إلى أكبر حد ممكن ولكن توفر هذه الخصائص بشكل فردي أو جميعها لا يجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات لا تتصف بالملاءمة أو التمثيل الصادق وهي الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية السالفة الذكر.

قيود (محددات) التكلفة على التقارير المالية المفيدة

أي أن المبالغ التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات ولا يوجد معيار ثابت لاختبار التكلفة -المنفعة لكل الحالات كونها عملية اجتهادية لكن موقف على حدة.

٤-٣ القوائم المالية والمنشأة محدة التقرير

هدف القوائم المالية هو تزويد مستخدمي تلك القوائم بالمعلومات المالية حول أصول والتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف المنشأة حيث يتم تزويد تلك المعلومات من خلال قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي (قائمة الربح والخسارة، والدخل الشامل الآخر). وأيضاً من خلال القوائم الأخرة والايضاحات من خلال عرض والإفصاح عما يلي:

- الأصول والالتزامات والدخل والمصاريف المعترف بها بما في ذلك تقديم معلومات حول طبيعتها والمخاطر الناتجة عن الاعتراف بتلك الأصول والالتزامات.
- الأصول والالتزامات التي لم يتم الاعتراف بها مثل الأصول والالتزامات المحتملة أو الطارئة أي تلك التي لا ينطبق عليها شروط او الم تراف الواردة في الجزء الخامس من الإطار المفاهيمي المبين لاحقاً بما في ذلك تقديم معلومات حول طبيعتها والمخاطر الناتجة عنها.
- التدفقات النقدية.
- المساهمة (الاستثمارات) المقدمة من المالكين والتوزيعات لهم.
- الطرق والافتراضات والأحكام المستخدمة في تقدير المبالغ المعروضة أو المفصح عنها والتغيرات فيها.

CARVEN

فترة التقرير : Reporting Period (المده اللى أنا بعمل التقارير عنها)

- يتم إعداد القوائم المالية لفترة مالية محددة من الزمن تسمى (فترة التقرير) وقد تكون هذه الفتره سنويه أو نصف سنويه أو ربع سنويه حيث تقدم تلك القوائم معلومات حول الأصول والالتزامات بما في ذلك الأصول والالتزامات غير المعرف بها وكذلك معلومات حول الدخل والمصاريف لفترة التقرير.
- عند عرض القوائم المالية يتم عرض معلومات مقارنة لفترة مالية واحدة سابقة على الأقل وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في تحديد وتقييم التغيرات وسلوك اتجاه Trend) بنود القوائم المالية.
- **يتم إدراج المعلومات حول العمليات المستقبلية والأحداث المستقبلية الممكن حدوثها ضمن القوائم المالية إذا توافر الشرطيين التاليين معاً:** إذا كانت متعلقة بأصول والتزامات بما فيها الأصول والالتزامات غير المعترف بها مثل الأصول والالتزامات المحتملة أو الطارئة أو حقوق الملكية والقائمة خلال أو عند نهاية فترة التقرير أو متعلقة ببنود الدخل والمصاريف الفترة التقرير.
- أن تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية فمثلاً إذا كان الأصل أو الالتزام يتم قياسه من خلال تقدير التدفقات النقدية المستقبلية فإن المعلومات حول كيفية تقدير تلك التدفقات يمكن أن يساعد مستخدمي القوائم في فهم المبالغ التي تم قياسها وآليات تحديدها.

فرضية الاستمرارية : Going Convern Assumption

يتم عادة إعداد القوائم المالية بافتراض بأن المنشأة معدة التقرير Reporting Entity مستمرة إلى أجل غير محدد في المدي المستقبلي المنظور ويتم عند إعداد وعرض القوائم المالية بأنه ولا يوجد نية أو حاجة في الدخول في عملية تصفية أو وقف نشاط المنشأة.

وإذا كان هناك نية أو حاجة للتصفية أو وقف نشاط المنشأة فإن القوائم المالية سيتم إعدادها على أساس مختلف مثل أساس التصفية مثلاً وفي هذه الحالية يجب أن تفصح القوائم المالية عن الأساس المستخدم لإعدادها علماً بأن معيار المحاسبة الدولي يتطلب الافصاح عن الظروف المهددة لفرضية الاستمرارية والمتوقع حدوثها خلال (١٢) شهر من تاريخ القوائم المالية.

المنشأة معدة التقرير The Reporting Entity

- المنشأة المعدة للتقرير هي المنشأة التي يطلب منها أو تختار إعداد القوائم المالية وقد تكون منشاة منفردة ليس لها شركات تابعة أو زميلة او مشاريع مشتركة) أو جزء من منشأة أو قد تتضمن أكثر من منشأة وليس بالضرورة أن تكون المنشأة معدة للتقرير لها كيان قانوني.
- إذا كانت للمنشأة الأم (س) سيطرة على منشأة تابعة أخرى (ص) فإن المنشأة معدة للتقرير تشمل المنشأة الأم ومنشآتها التابعة وبالتالي تسمى القوائم المالية للمنشأة معدة التقرير بالقوائم المالية الموحدة أما إذا تم إعداد القوائم المالية للمنشأة الأم فقط فإن القوائم المالية تسمى قوائم مالية غير موحدة.
- إذا كانت المنشأة معدة التقرير تسمى القوائم المالية المجمعة فعلى سبيل المثال إذا كان الملك (المستثمر) فرد يملك الشركات (أ)، و (ب)، و(ج) ولا يوجد علاقة بين الشركات ولكل شركة قوائم مستقلة وكيان قانوني مستقل ولكن الملك يرغب بتجميع القوائم المالية للشركات معاً ففي هذه الحالة فإن القوائم المالية للشركات معاً تسمى القوائم المالية المجمعة.
- القوائم المالية الموحدة تقدم معلومات حول اصول والتزامات وحقوق الملكية وبنود الدخل والمصاريف للمنشأة الأم، والمنشئات التابعة لها باعتبارها جميعاً منشأة واحدة تطبيقاً لخاصية الجوهر فوق الشكل.
- لا تعرض القوائم المالية الموحدة معلومات منفصلة حول أصول والتزامات وحقوق الملكية وبنود الدخل والمصاريف لأى من المنشآت التابعة حيث تبين القوائم المالية الخاصة بكل منشأة تابعة تلك المعلومات.

عناصر القوائم المالية

تمثل عناصر القوائم المالية بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف.

أولاً : الأصل Asset : هو مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة ويتضمن هذا التعريف الأركان التالية:

- أن الأصل هو مورد اقتصادي.
- وجود السيطرة على المورد الاقتصادي.

ويبين الإطار المفاهيمي ما يلي بخصوص ماهية المورد الاقتصادي وتعريف السيطرة:

(أ) المورد الاقتصادي هو حق من الممكن أو بمقدوره أن ينتج عنه منافع اقتصادية.

(ب) الحق: الحق الذي من الممكن أن ينتج عنه منافع اقتصادية يأخذ أشكال عديدة منها:

1 - حقوق يقابلها التزامات على أطراف أخرى

مثل حق المنشأة باستلام نقدية من منشأة أخرى كالذمم المدينة، أو حقوق باستلام سلع أو خدمات مثل مبالغ مدفوعة مقدماً للمورد أو حقوق لتبادل أصول أو أدوات مالية مع طرف آخر وشروطها إيجابية للمنشأة بتاريخ إعداد القوائم المالية مثل وجود عقود آجلة تسمى مشتقات مالية لشراء عملة أجنبية مقابل عملة أخرى مثل اليورو / الدولار بسعر محدد فإذا ارتفع سعر صرف العملة المتعاقد عليها بتاريخ إعداد القوائم فإن قيمة العقد سترتفع أي تصبح لها قيمة موجبة ويحقق العقد أرباح تقييم عندها يظهر حساب يسمى مشتقات مالية قيمة عادلة موجبة ضمن الأصول أو حقوق الانتفاع من مطالبات على أطراف أخرى سينتج عنها استلام مورد اقتصادي نقدي أو أي أصل أخر عند توفر أحداث مستقبلية غير مؤكدة مثل الأصول المحتملة.

2- حقوق لا تمثل التزامات على أطراف أخرى

مثل حقوق استخدام ناتجة عن استئجار أصول من شركات أخرى رسملة عقد الايجار بموجب معيار (IFRS16) حيث يعتبر حساب حقوق استخدام الأصول المستأجرة ضمن أصول المستأجر وكذلك حقوق استخدام الملكية الفكرية.

- يشير الإطار المفاهيمي هنا بأن هناك سلع وخدمات يتم استلامها واستهلاكها فوراً حيث تتحول إلى مصروف عند استلامها مثل خدمات العاملين لدى المنشأة حيث يتم استلام المنفعة منها واستهلاكها فوراً لذلك فإن حق المنشأة في الحصول على المنافع الناتجة عن تلك الأصول أو الخدمات تكون موجوداً لحظياً فقط أي لحظة الحصول عليها.
- لا تعتبر كافة حقوق المنشأة أصولاً يتم الاعتراف بها لذلك حتى تكون الحقوق أصولاً يجب أن يكون من الممكن (القدرة) الحصول عليها دون المنشآت الأخرى أي يمكنها منع المنشآت الأخرى من الحصول على منافعها ومثال على ذلك حقوق المنشأة في الحصول على السلع والخدمات العامة مثل استخدام الطرقات والمرافق العامة فلا تعتبر أصولاً للمنشأة.
- هناك حالات لا تحصل المنشأة على منافع اقتصادية من ذات تلك الأصول مثل أدوات الدين والملكية الصادرة عن المنشأة والمعاد شرائها من قبل نفس المنشأة مثل أسهم الخزينة والتي تصنف كتخفيض الحقوق الملكية ومن الحالات الأخرى أيضاً عند اعداد القوائم المالية الموحدة لمجموعة شركات أي قوائم مالية موحدة للشركة الأم وشركاتها التابعة فإن أداة الملكية أو أداة الدين التي تصدرها إحدى الشركات في المجموعة والمحتفظ بها من قبل أداة الملكية أو أداة الدين التي تصدرها إحدى الشركات في المجموعة والمحتفظ بها من قبل شركة أخرى في نفس المجموعة لا تعتبر موارد اقتصادية للمنشأة معدة التقرير حيث يتم استبعاد وحذف تلك العمليات عند إعداد القوائم الموحدة.

احتمالية الحصول على منافع اقتصادية من الأصل

- يبين الإطار المفاهيمي بأنه ليس بالضرورة أن يكون من المؤكد أو حتى من المرجح بأن يولد الحق منافع اقتصادية وإنما يكفي أن تكون تلك الحقوق موجود ويوجد إمكانية للمنشأة للحصول على تلك الحقوق دون المنشآت الأخرى.
- قد يكون الحق يستوفي تعريف المورد الاقتصادي ويعتبر أصلاً حتى لو كانت احتمالية توليد منافع اقتصادية منخفضة حيث تؤثر احتمالية تحقيق منافع اقتصادية للمنشأة على كيفية معالجة الأصل سواء بالاعتراف به أو الإفصاح عنه فقط بإيضاحات البيانات المالية.

وجود السيطرة على المورد الاقتصادي

تسيطر المنشأة على المورد الاقتصادي إذا كان لديها إمكانية حالية مباشرة لاستخدام المورد الاقتصادي والحصول على المنافع الاقتصادية التي قد تنتج عنه وتتضمن السيطرة قدرة المنشأة على منع الأطراف (المنشآت الأخرة من توجيه استخدام المورد الاقتصادي والحصول على المنافع الاقتصادية التي قد تنتج عنه.

ويمكن النظر إلى الأصول وفقاً لطبيعة الأصول وتقسم إلى:

- أصول ملموسة : هي الممتلكات والمصانع والمعدات مثل أثاث، ومباني ومعدات.. إلخ.
- أصول غير ملموسة : هي أصول ليس لها وجود مادي وطويلة الأجل مثل الشهرة، وبراءة الاختراع، والعلامة التجارية. إلخ.
- أصول بيولوجية (حيوية): وهي الأصول التي تتمتع بالنمو والحياة وهي الثروة الحيوانية والنباتية.
- أصول مالية: وهي النقدية وأصول تقوم على وجود حقوق تعاقدية لاستلام نقد أو أدوات مالية من أطراف أخرى.
- أصول ناتجة عن حقوق استخدام أصول مستأجرة.
- أصول استخراجية هي أصول الموارد غير المتجددة مثل النفط والغاز والمحاجر.

CARVEN

ثانياً: الالتزام Li abi l i t y : تعهد حالي على المنشأة لتحويل (نقل) مورد اقتصادي كنتيجة لأحداث سابقة ويبين الإطار المفاهيمي فيما يتعلق بالالتزامات ما يلي:

- الالتزام هو واجب أو مسؤولية ليس للمنشأة القدرة العملية على تجنبها والالتزام يكون دائما مستحق لطرف آخر سواء كان شخص طبيعي أو منشأة أخرى أو مجموعة أشخاص أو مجموعة منشآت أو المجتمع ككل وليس من الضرورة أن يكون ذلك الطرف معروفاً أو محدداً بعينه.
- قد ينشأ الالتزام عن عقد أو قانون أو ما شابه مثل مخصص ضريبة الدخل أو قد ينشأ عن ممارسات الشركة وسياساتها المعلنة وتسمى عندها الالتزامات الاستنتاجية.

نقل أو تحويل المورد الاقتصادي:

يتضمن تعريف الالتزام أنه يتطلب نقل مورد اقتصادي للغير ولتحقيق ذلك فإن الالتزام يجب أن يكون قادر أو يمكنه أن يتطلب تحويل مورد اقتصادي الطرف آخر وليس بالضرورة أن تكون تلك الإمكانية مؤكدة أو حتى مرجحة الحدوث لكن يكفي فقط أن يكون الالتزام موجوداً وأن يتوفر على ما يشير إلى أنه يتطلب نقل مورد اقتصادي للغير ويمكن أن يستوفي الالتزام التعريف السابق حتى لو كانت احتمالية تحويل أو نقل المورد الاقتصادي منخفضة وعليه هناك التزامات يعترف بها بالقوائم المالية وأخرى يجب الافصاح عنها فقط وبالتالي فهي موجودة.

ومن الأمثلة على الالتزامات ما يلي:

- التزام بدفع نقدية مثل ذمم دائنة أو مصاريف مستحقة الدفع وغيرها.
- التزامات لتسليم بضاعة أو تقديم خدمات مثل إيرادات مقبوضات مقدماً
- التزامات لتبادل موارد اقتصادية مع طرف آخر وكون شروطها غير إيجابية للمنشأة بتاريخ إعداد القوائم المالية مثل وجود عقود آجلة (تسمى مشتقات مالية) لشراء عملة أجنبية مقابل عملة أخرى مثل اليورو / الدولار بسعر محدد فإذا انخفض سعر صرف العملة المتعاقد عليها بتاريخ إعداد القوائم فإن قيمة العقد ستنخفض أي تصبح له قيمة سالبة ويحقق العقد خسارة تقييم عندها يظهر حساب يسمى مشتقات مالية قيمة عادلة سالبة ضمن الالتزامات.

الالتزام الحالي نتيجة حدث سابق:

ينشأ الالتزام الحالي كنتيجة لأحداث سابقة إذا حصلن المنشأة على المنافع الاقتصادية مثل شراء بضاعة أو الحصول على خدمات مما ينتج عنه اضطرار المنشأة إلى نقل مورد اقتصادي دفع نقدية مثلاً للغير بحيث لم يكن على المنشأة نقله لو لا ذلك (أي لو لا حصول المنشأة على منافع أو اتخاذها إجراء نتج عنه نشأة التزام لنقل مورد اقتصادي للغير).

ثالثاً: حقوق الملكية Equi t y حقوق الملكية هي الحصة المتبقية في أصول المنشأة بعد طرح كافة الالتزامات أي أن

حقوق الملكية = الأصول – الالتزامات

- إن حقوق الملكية هي المطالبات على المنشأة والتي لا تمثل التزامات وتنشأ حقوق الملكية أما بموجب عقد أو تشريع أو أية وسيلة أخرى ففي الشركات المساهمة فإن الأموال التي يقدمها المساهمون والأرباح المحتجزة تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال يمكن أن تظهر منفصلي مثل التصنيفات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناعة القرار لمستخدمي البيانات المالية عندما تعمل على لإظهار القيود القانونية أو الأخرى على قدرة المشروع على توزيع أو استعمال ملكيتها.
- يتم تكوين الاحتياطيات أحياناً بناءاً على تشريع أو قانون أخر من أجل إعطاء المشروع ودائنوه حماية إضافية من آثار الخسائر كما أن احتياطيات أخرى يمكن تكوينها إذا كان قانون الضرائب يمنح إعفاءات أو تخفيضات من التزامات الضرائب في حال التحويل إلى مثل هذه الاحتياطيات. إن وجود وحدم هذه الاحتياطيات القانونية والتشريعية والضريبية هي معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات إن التحويل إلى هذه الاحتياطيات يعتبر حجزاً للأرباح وليس مصروفات.

تعريف الدخل والمصروفات Definitions of Income and Expenses

الدخل Income

هو الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء مساهمات المالكين مثل رأس المال وغيرها.

CARVEN

يتضمن تعريف الدخل كلاً من الإيرادات Revenues والمكاسب Gains ويتحقق افراد في سياق النشاطات العادية للمشروع ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وربع حق الامتياز ، وتمثل المكاسب بنود أخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع مثل مكاسب بيع الأصول الثابتة.

المصروفات Expenses

هي النقص في الأصول أو الزيادة في الالتزامات والتي تؤدي إلى النقص في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق بالتوزيعات التي للمالكين لا تعتبر توزيعات الأرباح ضمن مصروفات) وتعتبر بنود الدخل والمصروفات من عناصر القوائم المالية التي تعبر عن وتقيس أداء المنشأة ولا تقل أهمية المعلومات حول بنود الدخل والمصاريف عن اهمية المعلومات حول الأصول والالتزامات.

٤-٤ الاعتراف وإلغاء الاعتراف Recognition and Derecognition

الاعتراف: هو عملية تسجيل وإدراج بند ما من خلال مبلغ نقدي في قائمة المركز المالي أو قائمة الأداء المالي الدخل الشامل للبنوك التي تستوفي تعريف أحد عناصر البيانات المالية والتي تشمل الصول والالتزامات والدخل والمصروفات وتسمى القيمة التي يعترف بها لأي أصل أو التزام أو حق ملكية بالقيمة المسجلة (المدرجة) ويتم عرض بنود القوائم المالية بطريقة تجعلها مفهومة وقابلة للمقارنة.

ويعتبر الاعتراف مناسباً إذا كان يؤدي إلى تقديم معلومات ملائمة حول بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف وأن يمثل الاعتراف بصدق تلك البنود لأن الهف هو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين.

معايير الاعتراف

تتضمن شروط في القوائم المالية ما يلي:

- يتم الاعتراف بالبنود التي تستوفي (تحقق) تعريف الأصل، الالتزام وحق الملكية في قائمة المركز المالي وأيضا يتم الاعتراف بالبنود التي تستوفى تعريف الدخل والمصروف في قائمة الأداء المالي (قائمة الدخل الشامل) وعلى أي حال ليس كافة البنود التي تستوفي شروط الاعتراف يعترف بها.
- من منظور الإطار المفاهيمي فإن عدم الاعتراف ببند القوائم المالية انطبقت عليه شروط الاعتراف يجعل قائمة المركز المالي وقائمة الأداء المالي أقل اكتمالا وقد يؤدي ذلك استبعاد معلومات مالية مفيدة من القوائم المالية.

ومن جانب آخر قد يؤدي الاعتراف ببعض بنود القوائم المالية التي تستوفي شروط الاعتراف إلى عدم تقديم معلومات مفيدة أي تتصف بالملائمة والتمثيل الصادق لمستخدمي المعلومات.

ومن الأمثلة أن عملية الاعتراف قد لا تؤدي دائما إلى تقديم معلومات ملائمة ما يلي:

- موجود حالة عدم التأكد من وجود الأصل أو الالتزام
- احتمالية حدوث التدفق النقدي الصادر أو الوارد متدنية

وحتى إذا توافرت خاصية الملاءمة عند الاعتراف بأحد بنود القوائم المالية فإن الاعتراف بتلك البنود يجب أن يحقق خاصية التمثيل الصادق والتي قد تتأثر بما يلي:

- عدم التأكد في عملية القياس.
- عدم الاتساق في الاعتراف (عدم المطابقة).
- العرض والإفصاح.

محدد التكلفة:

تتأثر عملية الاعتراف بمحدد التكلفة حيث يتم الاعتراف بالأصل والالتزام إذا كانت منافع المعلومات التي ستقدم لمستخدمي المعلومات من خلال الاعتراف ستكون على الأرجح تبرر تكاليف الحصول على تلك المعلومات واستخدامها.

إلغاء الاعتراف (الاستبعاد)

- إلغاء الاعتراف هي عملية استبعاد كل أو جزء من الأصل أو الالتزام المعترف به من قائمة المالي ويتم ذلك عندما لم يعد يستوفي البند المعترف به تعريف الصل أو الالتزام وكما يلي:
- إلغاء الاعتراف بالأصل يتم عندما تفقد المنشأة السيطرة على كل أو جزء من الأصل المعترف به.
- إلغاء الاعتراف بالالتزام يتم عندما لم يعد على المنشأة التزام حالي لكل أو جزء من الالتزامات المعترف بها.

CARVEN

1- القياس

تتمثل أسس القياس فيما يلي:

- التكلفة التاريخية (ترتكز علي تكلفة الأصل منذ شراؤه) توفر التكلفة التاريخية معلومات مستمدة (على الأقل جزئيا من سعر المعاملة أو حدث آخر أدى إلى ظهور العنصر الذي يتم قياسه بتاريخ الحصول عليه.
- التكلفة التاريخية للأصول تنخفض إذا حدث تدني في قيمتها والتكلفة التاريخية للالتزامات تزداد إذا أصبحت محملة بالأعباء أي خسارة إحدى طرق تطبيق مقياس التكلفة التاريخية على الأصول والالتزامات المالية هو قياسها بالتكلفة المطفأة.

أساس القيمة الجارية (ترتكز علي تكلفه الأصل في الوقت الحالي)

القيمة الجارية تقدم معلومات مقاسة بوحدة النقد حول الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات باستخدام معلومات حديثة لتعكس الظروف السائدة بتاريخ القياس.

يتضمن مقياس القيمة الجارية ما يلي:

- القيمة العادلة (أن كل المعلومات بتكون متوفره للبائع والمشتري وبتكون محتاجه سوق نشط)هو السعر الذي يمكن استلامه لبيع الأصل أو دفعه لنقل (تسديد) التزام في عملية اعتيادية بين المشاركين بالسوق بتاريخ القياس.

وتعكس القيمة العادلة التوقعات الحالية للمشاركين بالسوق حول مبلغ وتوقيت وعدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلة ويمكن الحصول على القيمة العادلة مباشرة من سوق نشط وفي حالات أخرى يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب قياس أخرى مثل الأساليب المعتمدة على التدفقات النقدية المتوقعة.

✓ **القيمة من الاستعمال وقيمة الاستيفاء**

القيمة من الاستعمال: هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية أو المنافع الاقتصادية الأخرى المتوقع الحصول عليها نتيجة استخدام الأصل والتخلص منه.

والقيمة الاستيفائية: هي القيمة الحالية للنقد والموارد الاقتصادية الأخرى والمتوقع أن تلتزم المنشأة بها للوفاء بالالتزام.

✓ **التكلفة الجارية**

التكلفة الجارية للأصل هي التكلفة المدفوعة بما فيها تكاليف العملية (مصاريف وعملات الشراء للحصول على أصل مكافئ بتاريخ القياس.

والتكلفة الجارية للالتزام هو المبلغ الذي يمكن استلامه للحصول على التزام مكافئ مطروحاً منه تكاليف العملية (مصاريف وعمولات الحصول على (الالتزام) بتاريخ القياس.

العوامل المؤثرة في اختيار أساس القياس المناسب:

أولاً: الملاءمة : Relevance

تتأثر ملاءمة المعلومات المقدمة من خلال أسس القياس بالعوامل التالية:

✓ **خصائص الأصل أو الالتزام:**

- هل هناك تذبذب في التدفقات النقدية.
- حساسية القيمة لعوامل السوق أو المخاطر الأخرى.
- الثبات في إختيار الأساس المحاسبي

على سبيل المثال لا تقدم التكلفة المطفأة Amortized Cost (السندات) معلومات ملائمة حول المشتقات المالية والتي يجب تقييمها بالتكلفة المطفأة.

✓ **المساهمة في التدفقات النقدية المستقبلية**

حيث تتأثر ملاءمة المعلومات المقدمة من خلال أسس القياس بما يلي:

- فيما إذا كانت التدفقات النقدية ناتجة بشكل مباشر أو غير مباشر مع موارد اقتصادية أخرى.
- طبيعة أنشطة أعمال المنشأة.

على سبيل المثال إذا تم استخدام مجموعة أصول معاً لإنتاج السلع أو الخدمات فإن التكلفة التاريخية يمكنها تقديم معلومات ملائمة حول هوامش الربح المتحققة خلال الفترة المالية.

CARVEN

ثانياً: التمثيل الصادق : Faithful Represent

إن المدى الذي تقدم به اسس القياس معلومات تتصف بالتمثيل الصادق تتأثر بما يلي:

عدم الاتساق بالقياس:

إذا كانت القوائم المالية تتضمن قياسات (أسس قياس) غير متسقة أو ما يسمى عدم الاتساق في القياس المحاسبي فإن تلك القوائم المالية قد لا تمثل بصدق بعض الجوانب المتعلقة بالمركز المالي والأداء المالي. إذا كانت أصول والتزامات معينة مرتبطة ببعضها البعض فإن استخدام أسس قياس مختلفة سيؤدي إلى عدم الاتساق في القياس المحاسبي. فمثلاً إذا كان لدى شركة أصل مالي يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة وتم تمويل شرائه بإصدار سندات تقاس بالتكلفة المطفأة بموجب (IFRS 9) فإن هناك عدم اتساق في معالجة أصل والتزام مترابطين.

عدم التأكد عند القياس:

إن وجود حالات وظروف عدم التأكد لا تمنع بالضرورة من استخدام أسس قياس تقديم معلومات ملائمة لكن إذا كانت حالة عدم التأكد مرتفعة للغاية قد يكون من الضروري اختيار أسس قياس مختلفة.

محدد التكلفة:

عند اختيار أسس القياس المنسبة لبنود القوائم المالية فإن العامل أو محدد التكلفة دور في اختيار الأساس الذي لا تزيد تكاليفه عن منافعه.

2- العرض والإفصاح

أولاً: العرض والافصاح كوسيلة لتوصيل المعلومات

- تقوم المنشأة معدة التقرير بتوصيل المعلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف من خلال عرض المعلومات والافصاح عنها في القوائم المالية.
- يؤدي التوصيل الفعال للمعلومات من خلال القوائم المالية إلى جعل تلك المعلومات أكثر ملائمة ويساهم في تعزيز خاصية التمثيل الصادق للأصول والالتزامات وحقوق الملكية وبنود الدخل والمصاريف كما يؤدي ذلك إلى تعزيز قابلية الفهم والمقارنة للمعلومات في القوائم المالية

ويتطلب التوصيل الفعال للمعلومات في القوائم المالية ما يلي:

- ✓ التركيز على أهداف ومبادئ العرض والافصاح بدلاً من التركيز على القواعد.
- ✓ تصنيف المعلومات بطريقة تجمع العناصر المتشابهة وتفصل بين العناصر المختلفة.
- ✓ تجميع المعلومات بطريقة لا يتم حجبها أما بالتفاصيل غير الضرورية أو بالتجميع المفرط.

ثانياً: أهداف ومبادئ العرض والافصاح:

لتسهيل التوصيل الفعال للمعلومات في القوائم المالية وعند تطوير متطلبات العرض والافصاح في المعايير يلزم وجود توازن بين

- ✓ إعطاء المنشآت المرونة في تقديم المعلومات الملائمة التي تمثل بشكل صادق أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية وبنود الدخل والمصروفات.
- ✓ الحاجة إلى المعلومات التي تتصف بقابلية المقارنة من فترة لأخرى لنفس المنشأة وبين المنشأة والمنشآت الأخرى.

3- التصنيف :

التصنيف: هو فرز الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو الدخل أو المصروفات على أساس الخصائص المشتركة لأغراض العرض والافصاح. وتتضمن هذه الخصائص على سبيل المثال لا الحصر - طبيعة العنصر ودوره أو وظيفيته في أنشطة الأعمال التي تقوم بها المنشأة وكيفية قياسها.

يمكن أن يؤدي تصنيف الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو الدخل أو المصروفات غير المتشابهة أو المختلفة وتجميعها معاً إلى إخفاء المعلومات الملائمة والحد من القابلية للفهم والقابلية للمقارنة وقد لا يوفر تمثيلاً صادقاً لما يجب تمثيله.

أولاً: تصنيف حقوق الملكية

لتوفير معلومات مفيدة يكون من الضروري تصنيف بنود حقوق الملكية بشكل منفصل إذا كانت مكوناتها لها صفات مختلفة أو كانت ناشئة عن متطلبات قانونية مثل الاحتياطي الإجباري للشركات.

CARVEN

ثانياً: تصنيف الدخل والمصروفات

مكونات هذه الايرادات والمصروفات تصنف بشكل منفصل إذا كانت لهذه المكونات خصائص مختلفة ويتم تحديدها بشكل منفصل سيكون من المناسب تصنيف هذه المكونات بشكل منفصل إذا كان ذلك سيؤدي إلى تعزيز فائدة المعلومات المالية الناتجة عنها ويتم عرض بنود الدخل والمصروفات في قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر واليت تسمى "قائمة الدخل الشامل "

قائمة الدخل الشامل - الربح والخسارة للفترة + بنود الدخل الشامل الآخر

قائمة الربح أو الخسارة:

- تعتبر قائمة الربح أو الخسارة المصدر الأساسي للمعلومات حول أداء المنشأة المالي للفترة المالية اي فترة التقرير.
- يمكن عرض الربح والخسارة في قائمة مستقلة للربح والخسارة (قائمة الدخل).
- ومن حيث المبدأ تصنف بنود الدخل والمصروفات ويتم تضمينها ضمن قائمة الربح والخسارة وتتضمن هذه القائمة مجاميع فرعية وإجمالية للربح والخسارة.

الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income

- في بعض الحالات الاستثنائية يقرر مجلس معايير المحاسبة الدولية استثناء بعض بنود الدخل والمصاريف الناتجة عن التغير في القيمة الجارية لأصل أو التزام أي ناتجة أرباح أو خسائر التقييم من قائمة الربح والخسارة والاعتراف بها كبنود دخل شامل آخر وتظهر كبند ضمن حقوق الملكية). وذلك لتقديم معلومات أكثر ملائمة أو ذات تمثيل صادق أكثر. ومن الأمثلة على ذلك فائض إعادة تقييم الأصول غير المتداولة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) حيث يعترف بفروقات التقييم لتلك الأصول ضمن حقوق الملكية مباشرة وضمن اخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل.

إعادة تدوير Recycling أو تصنيف بنود الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى قائمة الربح والخسارة

- يتم تحويل بنود الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى قائمة الربح والخسارة في الفترات اللاحقة إذا أدى ذلك إلى تقديم قائمة الربح والخسارة المعلومات أكثر ملائمة أو ذات تمثيل صادق أكثر. فمثلاً يتطلب معار التقرير المالي الدولي رقم (9) IFRS) عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي يمثل أداة دين (سندات مثلاً) مصنفة ضمن فئة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر وإلغاء الاعتراف قد يكون بالبيع مثلاً فإن الرصيد المتراكم للتغير في القيمة العادلة المعترف بها ضمن حقوق الملكية يتم نقله بالبيع مثلاً فإن الرصيد المتراكم للتغير في القيمة العادلة المعترف به ضمن حقوق الملكية يتم نقله إلى قائمة الربح والخسارة في الفترة المالية التي تم استبعاد (بيع) تلك السندات خلالها.
- إذا لم يؤدي تحويل بنود الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى قائمة الربح والخسارة في الفترات اللاحقة إلى تقديم قائمة الربح والخسارة المعلومات أكثر ملائمة أو ذات تمثيل صادق أكثر فإن المجلس (IASB) يقرر عدم تحويل بنود الدخل الشامل الآخر المعترف به ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الربح والخسارة في فترات لاحقة عند استبعاد الصل أو الالتزام الذي تمت إعادة تقييمه.

4- التجميع Aggregation

التجميع هي عملية ضم أو دمج مكونات بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتي تتصف بخصائص متشابهة معاً وتصنيفها في ذات البند مثل عرض الأصول غير المتداولة جميعها ببند واحد باسم "ممتلكات ومعدات وآلات ومكونات بنود النقدية جميعها ببند واحد هو " نقد بالصندوق ولدى الصندوق".

والتجميع يجعل المعلومات أكثر فائدة من خلال تلخيص كمية كبيرة من التفاصيل ومع ذلك فإن التجميع يخفي بعض التفاصيل وبالتالي يجب ايجاد توازن حتى لا يتم حجب المعلومات الملائمة إما بكمية كبيرة من التفاصيل غير المهمة او بالتجميع المفرط.

وقد تكون هناك حاجة إلى مستويات مختلفة من التجميع في أجزاء مختلفة من البيانات المالية على سبيل المثال عادة ما توفر قائمة المركز المالي وقائمة
الأداء المالي (قائمة الدخل معلومات ملخصة ويتم توفير معلومات أكثر تفصيلاً في الملاحظات.

CARVEN

5- مفاهيم رأس المال والمحافظة على رأس المال

مفاهيم رأس المال: يبين الإطار المفاهيمي وجود مفهومين لرأس المال هما المفهوم المالي لرأس المال والمفهوم المادي لراس المال وتتبع معظم المنشآت المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية وبموجب المفهوم المالي لراس المالي فإن رأس المال يمثل صافي الأصول وحقوق الملكية في المنشأة أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال مثل الطاقة التشغيلية) فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمنشأة الممثلة بوحدات الانتاج اليومية أو ساعات تشغيل الآلات.

ويبين الجدول التالي مقارنة بين المفهوم المالي لرأس المال والمادي لرأس المال:

من حيث	المفهوم المالي	المفهوم المادي
اكتساب الربح	إذا كان المبلغ المالي أو النقدي لصافي الأصول في نهاية الفترة يزيد عن المبلغ لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات للمالكين وأية مساهمات منهم	يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الانتاجية المادية أو القدرة التشغيلية للمنشأة في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الانتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلى المالكين أو مساهمات منهم أثناء الفترة.
أساس القياس	لا يتطلب استخدام مفهوم محدد (يعتمد على رأي المال المراد الحفاظ عليه)	استخدام التكلفة الجارية (مبلغ النقد المفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحالي).
أثر التغير في الأسعار على الأصول والمطلوبات	تعتبر الزيادة في أسعار الأصول أرباحاً مباشرة مكتسب حيازة وعند اتباع التكلفة التاريخية يعترف بها كأرباح عند التخلص من الأصل (بيع أو مبادلة)	التغيرات في الأسعار المؤثرة على أصول والتزامات المنشأة وتعتبر تغيرات في قياس الطاقة الانتاجية وتعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءاً من حقوق الملكية وليس ربحاً
رأس المال	يمثل صافي الأصول (حقوق الملكية)	الطاقة الانتاجية (مثل الوحدات المنتجة يومياً)

أولاً: أسئلة الاختيار من متعدد

اختر الإجابة الصحيحة مما يلي:

1- بموجب الإطار المفاهيمي للتقارير المالية فإن الأصل هو:

(أ) مورد اقتصادي حالي تملكه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة.

(ب) هو مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة.

(ج) هو مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه المنشأة كنتيجة لأحداث لاحقة.

(د) هو مورد اقتصادي حالي تسيطر عليه وتملكه المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة.

2- تكون المعلومات المالية ذات صلة باتخاذ القرارات إذا كانت تحقق

(أ) أساس الاستحقاق. (ب) مبدأ التحقق.

(ج) فرض الوحدة المحاسبية الاقتصادية. (د) مفهوم الملائمة.

3- الأطراف التي تهتم بالمعلومات التي تساعد في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة:

(أ) المقرضون. (ب) الحكومة ودوائرها المختلفة.

(ج) المستثمرين الحاليون والمحتملون. (د) الموردين والدائنون التجاريون.

4- واحدة مما يلي لا تعتبر من الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات المالية

(أ) القابلية للتحقق (ب) الملاءمة

(ج) قابلية المقارنة (د) القابلية للفهم.

5- حتى تتحقق خاصية التمثيل الصادق فإن المعلومات المحاسبية والمالية يجب أن تتسم بما يلي:

(أ) الاكتمال (ب) الحياد

(ج) خالية من الأخطاء (د) جميع ما ذكر صحيح

٦- تتحقق خاصية الملائمة إذا كانت المعلومات المالية تتسم بما يلي:

(أ) القيمة التنبؤية والحياد
(ب) القيمة التنبؤية أو القيمة التوكيدية.
(ج) الحياد والاكتمال
(د) الاكتمال والخلو من التحيز

7- وفق الإطار المفاهيمي إذا كان مستثمر فرد يملك الشركات (س)، (ص)، (ع) ولا يوجد علاقة بين الشركات ولكل شركة قوائم مستقلة وكيان قانوني مستقل ولكن المالك يرغب بتجميع القوائم المالية للشركات معاً في هذه الحالة فإن القوائم المالية لتلك الشركات معاً تسمى:

(أ) القوائم المالية المجمعة.
(ب) القوائم المالية الموحدة.
(ج) القوائم المالية المنفصلة.
(د) القوائم المالية المفردة.

8- الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية اليت تجعل القوائم المالية مفيدة لمستخدمى المعلومات هى:

(أ) الملاءمة والحياد
(ب) الموثوقية والتمثيل الصادق
(ج) القابلية للتحقق والتوقيت المناسب.
(د) الملاءمة والتمثيل الصادق.

9- الفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية تتضمن:

(أ) الاستمرارية
(ب) أساس الاستحقاق
(ج) الاعتراف بالإيراد
(د) (أ + ب)

١٠- المفهوم الذي بموجبه يتم اكتساب الربح إذا كانت الطاقة الانتاجية المادية أو القدرة التشغيلية للمنشأة في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الانتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلى المالكيين أو مساهمات منهم أثناء الفترة:

(أ) المفهوم المالي لرأس المال
(ب) المفهوم الاقتصادي لرأس المال
(ج) المفهوم المادي لرأس المال
(د) (أ + ب)

١١- بموجب الإطار المفاهيمي فإن تعريف الدخل Income هو:

(أ) الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء المالكين مثل رأس المال وغيرها.
(ب) الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية بما فيها مساهمات المالكين مثل رأس المال وغيرها.
(ج) الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية نتيجة الزيادة في الأصول المحاسبية نتيجة الزيادة في الأصول والالتزامات باستثناء مساهمات المالكين مثل رأس المال وغيرها.
(د) النقص في الصول أو الزيادة في الالتزامات والتي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء مساهمات المالكين مثل رأس المال وغيرها.

١٢- تتضمن شروط الاعتراف في القوائم المالية بموجب الإطار المفاهيمي ما يلي:

(أ) أن يستوفى البند تعريف الأصل، الالتزام، وحق الملكية الدخل والمصروف) وأن يؤدي الاعتراف إلى تقديم معلومات مفيدة.
(ب) أن يستوفي البند تعريف (الصل، الالتزام، حق الملكية، الدخل، المصروف) وأن يؤدي الاعتراف إلى تقديم معلومات ملائمة.
(ج) أن يستوفي البند تعريف (الأصل، الالتزام، حق الملكية، الدخل المصروف) وأن يؤدي الاعتراف إلى تقديم معلومات تتصف بالتمثيل الصادق للأحداث والعمليات.
(د) أن يؤدي الاعتراف إلى تقديم معلومات أحدث تؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدمي المعلومات.

الفصل الثاني
المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) الأدوات المالية

ما المقصود بالأدوات المالية وأين تظهر هذه الأدوات ؟

مثل الإستثمار في الأسهم ، والإستثمار في السندات ، والمشتقات المالية
وتظهر في قائمه المركز المالي وتكون في شكل أصول أو إلتزامات أو حقوق ملكية

وبدأت عملية إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية في عام (٢٠٠٩) حيث صدر المعيار على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية.
- المرحلة الثانية: منهجية التدني.
- المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط.(يعني بقلل المخاطر بسبب مثلا التغيير في أسعار سعر الصرف)

هناك توافق بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (ISAB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) وهما المجلسان المعنيان بتطوير المعايير المحاسبية بوضع أهداف طويلة الأمد لتحسين التقرير عن الأدوات المالية وتسهيل المحاسبة عليها في وضع إطار موحد لمحاسبة الأدوات المالية.

وقد جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وقد بدأ تطبيق المعيار اعتباراً من 2018/1/1م.

1- المعيار Objective ما هو هدف المعيار ؟

إن الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها وعدم تأكدها.

2- نطاق المعيار Scope

يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل جميع المنشأت على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء أي ماعدا:

- الحصص في المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٠) القوائم المالية الموحدة، أو معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧) القوائم المالية المنفصلة أو معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة أي يطبق المعيار على الاستثمارات في أسهم منشآت أخرى تكون نسبة التملك في أسهمها تقل عن (٢٠) حيث لا يوجد تأثير هام على الشركة المستثمر فيها، ولا تعتبر استثمار في مشروع مشترك.
- الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأجير التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) عقود الايجار.
- حقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) منافع الموظفين.
- الأدوات المالية المصدرة من قبل المنشأة والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢).
- الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير العالي رقم (١٧) عقود التأمين باستثناء حقوق التزامات المصدر الناشئة بموجب عقد تأمين يستوفي تعريف عقد الضمان المالي.
- الأيراد الناتج من العقود مع المقاولات له معيار خاص رقم 15
- أي عقد أجل بين منشأة مشترية (مستحوذة) وحامل أسهم يرغب ببيع أسهمه لشراء أو بيع أعمال مستحوذ عليها ينتج عنه تجميع أعمال في تاريخ استحواذ مستقبلي يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٣) تجميع الأعمال.
- تعهدات الاقتراض لا ينطبق عليها هذا المعيار ولكن ينطبق هذا المعيار على تعهدات القروض التالية: تعهدات القروض التي تصنفها المنشأة على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وتعهدات القروض التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى.
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات المتعلقة بالمدفوعات على أساس السهم والخاضعة لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي.

3- الاعتراف المبدئي الأولي Initial Recognition

يتم الاعتراف بالأصول المالية أو الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية ويتم اثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية باستخدام تاريخ المتاجرة (التعامل) أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والاثبات في الدفاتر.

ويقصد هنا بالاعتراف الوقت الذي يجب أن تسجل فيه المنشأة بشكل أولي لأول مرة أصلاً أو التزاماً في الميزانية العمومية ويجب على الشركة اختيار واحدة من هذين الأسلوبين كسياسة محاسبية

- **تاريخ التعامل (المتاجرة):** هو التاريخ الذي تلتزم المنشأة به بشراء أو بيع أصل مالي ومحاسبة تاريخ التعامل تتضمن الاعتراف بأصل سيتم استلامه ومطلوب سيتم دفعه لقاء هذا الأصل بتاريخ العملية واستبعاد الأصل الذي تم بيعه والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع والاعتراف بالذمم المدينة الناجمة عن البيع بتاريخ التعامل.

CARVEN

- **تاريخ التسوية:** أما تاريخ التسوية فهو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة أو الذي ستحول المنشأة به أصل معين للغير ويتم الاعتراف بأصل معين بتاريخ استلامه من قبل المنشأة وكذلك الاعتراف بالتخلص من اصل معين (بيع أصل والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع الأصل بتاريخ تحويل ذلك الأصل للطرف الآخر.

فمثلاً إذا اتبعت الشركة أسلوب تاريخ المتاجرة فإن العملية تسجل في 2024/12/31 ويعترف بربح بيع السندات في عام ٢٠٢٤ . أما إذا اتبعت الشركة أسلوب تاريخ التسوية فإن العملية تسجل في 2025./1/2

4- تصنيف الأصول المالية Classification of Financial Assets

يقسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كافة الأصول المالية إلى فئتين هما:

- الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقاً عند إعداد القوائم المالية) بالتكلفة المطفأة.(يقصد بالتكلفه المطفأه هي القيمة الدفترية للأصل أو الإلتزام المالي) وتحسب بالتكلفة الأولية مطروحا منها سداد أصل الدين وتستخدم في قياس الإستثمارات طويلة الأجل مثل السندات والقروض
- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة.

ويمكن تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة إلى ما يلي:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.)أي دخل بخلاف الدخل الرئيسي

ويتم تصنيف هاتان الفئتان عند الاقتناء وعندما تصبح المنشأة طرف بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على كل مما يلي:

(أ) نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية

يقصد به الطريقة التي تمارس المنشأة بها نشاطها المتعلق بإدارة موجوداتها والتي تتعلق بالعمليات الفعلية التي تتم على محفظة الموجودات المالية والذي يحدده موظفو الإدارة الرئيسيين في المنشأة وليس اعتمادا على نية إدارة المنشأة لإدارة تلك الموجودات، ولا يعتمد نموذج أعمال المنشأة على نوايا الإدارة فيما يخص أداة مفردة وبالتالي فإن هذا الشرط يجب تحديده وفق مستوى تجميع أعلى على مستوى المحفظة لذلك قد تحتفظ المنشأة بمحفظة استثمارات تقوم بإدارتها من اجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة استثمارات أخرى تقوم بإدارتها لأغراض المتاجرة لتحقيق تغيرات في القيمة العادلة.

(ب) خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي

يقصد بذلك أن يكون الأصل المالي يولد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات المصدرة وأوراق الدفع التمويلية طويلة الأجل.

مثال رقم (٣) الأصول المالية من خلال الربح والخسارة (بيان الدخل)

- في 2024/1/1 اشترت شركة الشرق (10000) سهم من أسهم البنك الأهلي للمتاجرة بسعر (٦) جنيه للسهم وبلغت عمولة الشراء (١٠٠٠) جنيه.
- في 2024/12/31 بافتراض أن القيمة العادلة لسهم البنك الأهلي تبلغ (٧) جنيه للسهم.
- في 2025/1/8 قامت الشركة ببيع (٣٠٠٠) سهم بسعر (٨) جنيه للسهم.
- في 2025/12/31 بافتراض أن القيمة العادلة للسهم بلغت (٩) للسهم.

المطلوب: بيان المعالجة المحاسبة اللازمة لما سبق وإثبات القيود الازمة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)

الحـــــــل

✓ **اثبات الشراء**

من مذكورين		
حـ/ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (6 × 10000)		60000
حـ/ مصاريف عمولات الشراء		1000
إلى حـ/ النقدية	61000	

✓ تقييم الأسهم في 2024/12/31

من حـ/ تعديلات القيمة العادلة		10000
إلى حـ/ أرباح أو خسائر حيازة غير متحققة - بيان الدخل (6 – 7 × 10000)	10000	

✓ اثبات بيع السهم في 2025/1/8

من حـ/ النقدية (٣٠٠٠ × ٨)		24000
إلى مذكورين		
حـ/ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (٣٠٠٠ × ٦)	18000	
حـ/ أرباح بيع متحققة ٣٠٠٠ (٨-٦) - في الأرباح والخسائر	6000	

✓ تقييم الأسهم في 2025/1/31

إن رصيد حساب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة يبلغ (٤٢٠٠٠) جنيه (60000 – 18000) في حين أن القيمة العادلة للأسهم في 2024/1/31 بلغت ٦٣٠٠٠ جنيه (٧٠٠٠) سهم ×٩) وبالتالي يجب أن يكون حساب تعديلات القيمة العادلة مديناً برصيد ٢١٠٥٠ جنيه وبما أن هناك رصيد سابق مدين لهذا الحساب برصيد ١٠٥٠ جنيه فيتم جعله مديناً بمبلغ (١١٠٠٠) جنيه (٢١٠٠٠ - ١٠٠٠٠) بالقيد التالي:

من حـ/ تعديلات القيمة العادلة		11000
إلى حـ/ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	11000	

وعليه فإن قائمة المركز المالي كما في 2024/1/31 سوف تظهر كما يلي:

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر	42000
تعديلات القيمة العادلة (مدين) (١١٠٠٠ مدين + ١٠٠٠٠ مدين)	21000
القيمة العادلة (٧٠٠٠ × ٩)	63000

7- المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية Derivatives

أ) المشتقات المالية: هي أدوات مالية تنتج عن عقود تقوم المنشأة بعقدها مع الغير وتتصف بما يلي:

- تتغير قيمتها عند تغير الأصل الضمني أي البند المتفق عليه في العقد مثل سعر الفائدة وأسعار صرف العملة وسعر سلعة معينة مثل النفط أو الذهب او مؤشر ائتمان أو غيرها.
- لا تحتاج صافي استثمار أولى عند إبرام العقد أو قد يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد.
- سيتم تسويتها في المستقبل.

ب) ومن الأمثلة عليها هي: العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود المقايضة، وعقود الخيار.

يجب على المنشأة قياس المشتقات المالية بالقيمة العادلة في صلب الميزانية ويتم الاعتراف ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية ضمن بيات الدخل أو ضمن حقوق الملكية اعتمادا على الغرض منها كما يلي:

- إذا كانت بغرض المتاجرة (المضاربة) يتم الاعتراف بفروقات التقييم في بيان الدخل.
- إذا كانت بغرض التحوط لمواجهة الآثار السلبية لتغييرات قيمة الأصل أو المطلوب المالي).
- الاعتراف بفروقات تقييم القيمة العادلة حسب نوع التحوط وفيما إذا كان تحوط قيمة عادلة، أو تحوط تدفق نقدي.

أولاً: العقود الآجلة Forward Contracts

هي عقود بين طرفين لشراء أو بيع مقدار محدد من الأدوات المالية أو السلع أو العملات الأجنبية أو أي أصل آخر بسعر مستقبلي معين وهو ما يسمى السعر الأجل أو سعر الممارسة ويعتبر هذا النوع من العقود ملزمة لطرفي العقد ولا يترتب عليها في الغالب دفع علاوة عند إبرام العقد ويتم الاتفاق على شروط العقد بين الطرفين من حيث تاريخ الممارسة والسعر وكمية الأصل موضوع العقد، ويجب لاحظة أنه عندما تصبح المنشأة طرفاً في عقد أجل فإن القيمة العادلة للالتزام عادة تكون متساوية وبالتالي فإن صافي القيمة العادلة للعقد الأجل تساوي صفراً وبالتالي فإن صافي القيمة العادلة للعقد الأجل تساوي صفراً وبالتالي لا يتم الاعتراف بأي مبلغ في الدفاتر.

ثانياً: العقود المستقبلية Futures

هي شبيه بالعقود الآجلة إلا إن هذه العقود تكون مدرجة في البورصة أو من خلال الجهات المصدرة لها على شكل عروض محددة بكميات وأسعار معروضة بشكل مسبق.

CARVEN

ثالثاً: عقود المبادلات (المقايضة) Swaps

هي عقود المبادلة ادوات مالية بين طرفين بأسعار وشروط محددة بحيث يتم تنفيذها في المستقبل مثل عقود مبادلة العملات الأجنبية وعقود مبادلة أسعار الفائدة.

وبالنسبة لعقود مبادلة العملات الجنبية على سبيل المثال فإن عقود التبادل هي عقود أجلى لبيع العملات الأجنبية مقابل بيع العملات الجنبية في السوق الفورية مقرونة مع عقد شراء عكسي بتاريخ استحقاق مختلف أي أن هذه الآلية تتطلب ما يلي:

بيع أجل لعملات أجنبية بتاريخ مستقبلي.
في نفس الوقت شراء عملات اجنبية بتاريخ مستقبلي.
يكون حجم البيع والشراء متساوي.
تحدث العمليات عملية بيع العملات الأجنبية وشراءها مع نفس الطرف (البنك) الذي يتعامل معه العميل وفقط تختلف تواريخ الاستحقاق.

رابعاً: عقود الخيار Options

هناك نوعان من انواع الخيارات:

- حق شراء Call Option ويشمل شراء حق خيار الشراء وشراء حق خيار البيع.
- حق بيع Put Option يشمل بيع حق خيار الشراء وبيع حق خيار البيع.

هناك نمطين لعقود الخيار هما: النمط الأوروبي والذي تتم ممارسته فقط عند الاستحقاق أو بتاريخ الممارسة والنمط الآخر هو النمط الأمريكي والذي يتيح الحامل عقد الخيار ممارسة العقد في أي يوم ضمن فترة العقد دون الانتظار لحين الاستحقاق والذي تبلغ قيمته عند إبرام العقد أي العلاوة أعلى من العقود الأوروبية.

مفهوم خيار الشراء Call Option

خيار الشراء عبارة عن اتفاقية بين طرفين تتضمن أن يكون الطرف (المشتري) الحق وليس الإلزام بشراء موجود معين بسعر محدد خلال فترة محددة ويدفع هذا الطرف (المشتري) للطرف الآخر (البائع) ثمناً لهذا الحق يسمى علاوة مع ملاحظة أن الطرف الآخر (البائع) يكون ملتزماً بتنفيذ الاتفاقية باعتباره قد قبض ثمناً له وباعتباره مقتنعاً بأن السعر المحدد في الصفقة يعتبر ثمناً مناسباً للتخلي عن الموجود.

مفهوم خيار البيع Put Option

خيار البيع عبارة اتفاقية (عقد) بين طرفين تعطي الحق وليس الإلزام بموجبها للمشتري حامل الحق) بأن يبيع موجود معين بسعر معين خلال فترة زمنية معينة ويدفع المشتري مقابل هذا الحق ثمن (علاوة) Premium للطرف الآخر (البائع) والذي يكون ملتزماً بالتنفيذ في حال رغبة المشتري بذلك.

مثال رقم (5)

بتاريخ 2024/10/1 أبرمت شركة الإخلاص التجارية عقد آجل مع أحد البنوك لشراء 100000 جنيه استرليني يستحق في 2023/2/1 بسعر أجل (0.920) جنيه لكل جنيه استرليني وذلك لأغراض المتاجرة.

في 2024/12/31 بلغ سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الجنيه المصري (0.970) وقد بلغت قيمة العقد العادلة في سوق المشتقات المالية (5000) جنيه.

في 2025/2/1 تم تنفيذ العقد بالشروط المحددة علماً بأن سعر الصرف السائد للجنيه في ذلك اليوم (0.950) جنيه

المطلوب: اثبات القيود المتعلقة بالعقد الآجل منذ شرائه حتى تاريخ الممارسة

الحـــــــل

عند إبرام العقد لا يتم اثبات أية قيود يومية.

في 2024/12/31 وهو تاريخ الميزانية العمومية يتم اعداد القيد التالي:

من حـ/ عقود آجلة - شراء جنيه استرليني		5000
إلى حـ/ أرباح غير محققة لحيازة عقود آجلة	5000	

CARVEN

اقفال حساب أرباح غير متحققة لحيازة عقود آجلة في بيان الدخل بالقيد التالي:

من حـ/ أرباح غير محققة لحيازة عقود آجلة		5000
إلى حـ/ ملخص الدخل	5000	

في 2025/2/1 يتم تنفيذ العقد وفي الغالب يتم ممارسة العقد على أساس الصافي:

من حـ/ الصندوق		3000
(0.950 – 0.920) 100000		
حـ/ خسائر متحققة لتنفيذ العقد		2000
إلى حـ/ عقود آجلة – شراء جنيه	5000	

هاااااااام جدااااا

محاسبة التحوط :

التحوط : هو وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلال إستخدام مشتقة مالية واحده أو أكثر لمقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات لأصل أو إلتزام لأي عملية مستقبلية

يجب التفرقة بين :

1)أداة التحوط : هي تتمثل في المشتقات المالية ويطلق علي الأداة المالية أداة التحوط إذا كانت القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تكافئ التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند أو العنصر المتحوط به

2) البند المتحوط به : هو أصل أو إلتزام أو تعاقد أو صافي إستثمار في عملية أجنبية يعرض المنشأه إلي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية

ما هي أنواع التحوط ؟ هناك 3 أنواع

1)تحوط القيمة العادلة : هو التحوط تجاه التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو إلتزام مالي مثل الإلتزام بشراء أو بيع أصل مالي بسعر محدد ويحتمل وجود تغيرات في القيمة العادلة لها

2)تحوط التدفقات النقدية : هو التحوط تجاه التغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بأصل أو إلتزام ومن المحتمل أن توفر هذه التغيرات عن الأرباح والخسائر

3)تحوط صافي الإستثمار في عملية أجنبية : تتعلق بالتحوط تجاه التغيير في التدفقات النقدية الناتجة من الإستثمار في عملية أجنبية

CARVEN